الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.23

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما ذكرت في اجتماع اللجنة بالأمس، الأربعاء الموافق ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ستواصل اللجنة اليوم البت في مشاريع القرارات الواردة في ورقة العمل غير الرسمية رقم 2/Rev.1، حسب التسلسل التالي: المجموعة ١، الأسلحة النووية، A/C.1/55/L.16؛ المجموعة ٤، الأسلحة التقليدية، A/C.1/55/L.44؛ المجموعة ٥، نزع السلاح والأمن الإقليميين، A/C.1/55/L.35؛ المجموعة ٦، تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في التسلح، A/C.1/55/L.12؛ المجموعة ٧، آليات نزع السلاح، A/C.1/55/L.3/Rev.1 و A/C.1/55/L.5 و A/C.1/55/L.9 و A/C.1/55/L.13 و A/C.1/55/L.14/Rev.2 و A/C.1/55/L.17 و A/C.1/55/ L.23 و A/C.1/55/L.24 و A/C.1/55/L.26 و A/C.1/55/ L.33.

وقبل أن تشرع اللجنة في عرض مشاريع القرارات المنقحة، أود أن أعطي الكلمة للسيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ليدلي ببيان موجز.

السيد دانابالا (وكيل الأمين العام) (تكلم بالانكليزية): تتلقى إدارة شؤون نزع السلاح من وقت لآخر من الجمهور التماسات عديدة موجهة إلى الأمم المتحدة، تنطوي على نداءات تناصر السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح. ولا توجد آلية إبلاغ ضمن آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وبالتالي، فإنني أعتقد أن من مسؤوليتي أن أبلغ اللجنة بالنداءات الموجهة إليها من المجتمع العالمي ممثلا بالمجتمعات المدنية.

في إطار الاحتفال بأسبوع الأمم المتحدة لنزع السلاح، قام أكثر من ٥٠ من أعضاء المجلس الياباني ضد القنابل الذرية والهيدروجينية، غينسويكيو، بالسفر عبر المحيط الهادئ إلى نيويورك ليقدموا إلى الأمم المتحدة نداء من هيروشيما وناغازاكي من أجل الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء عليها، إلى جانب أكثر من ١٠٠ مليون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-71177 (A)

توقيع قاموا بجمعها على هذا النداء. ولعلم الوفود، توجد نسخ من هذا النداء في مؤخرة قاعة الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في عرض مشاريع قرارات منقحة.

السيد نغوه نغوه (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): طلب وفد بلادي الكلمة لكي يعرض تعديلا لمشروع القرار A/C.1/55/L.34، المعنون ''نزع السلاح الإقليمي''، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.53. ويستهدف التعديل تعزيز فعالية مشروع القرار من خلال مطالبة جميع الدول بأن تقوم بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات بشأن الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والغرض من ذلك توفير معلومات أفضل للجنة بشأن تلك الجهود وتيسير عملية التنسيق التي يقوم بها الأمين العام، فضلا عن تيسير تنفيذ تلك المبادرات وتدعيمها من خلال المساعدة الملائمة من جانب الأمين العام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن نزع السلاح الإقليمي ونزع السلاح العالمي يكمل أحدهما الآخر. وأي دفعة جديدة لنزع السلاح الإقليمي لا بد وأن يكون لها أثر مفيد على نزع السلاح العالمي وبالتالي على السلم والأمن الدوليين. والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال تستحق من المجتمع الدولي الاعتراف بها ودعمها بشكل أفضل. وفي أفريقيا يبرز في هذا المجال كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هذا العام البروتوكول المؤسسي لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وتبذل جهود أخرى جديرة بالذكر، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها. وقد بيّنت الحلقة الدراسية الإقليمية التي نظمت في جاكرتا يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، أن ثمة جهودا أخرى تبذل في هذا الصدد. وننوه هنا بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن مشروع التعديل الذي يشرفنا عرضه يتوافق إلى حد كبير مع المقاصد المتوخاة في المجموعة ٥، نزع السلاح الإقليمي، خلال الفترة الوسيطة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، التي تدارستها اللجنة في الأسبوع الماضي. وبالتالي، أود أن أدعو الوفود كافة إلى أن تؤيد مشروع التعديل ومشروع القرار بأسره، حتى يتسنى اعتمادهما بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما لم ترغب أي وفود في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، الأسلحة النووية، ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.16.

إذا لم يرغب أي من الممثلين في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار، ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.16.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.16، المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط''، عرضه ممثل مصر في الجلسة التاسعة عشرة للجنة المنعقدة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.16 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.16*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح موقفهم إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد شاركت إسرائيل في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.16، المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط''، مثلما فعلت بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة طوال العشرين عاما الماضية، رغم التحفظات المضمونية والهامة بشأن عناصر معينة من مشروع القرار هذا.

إن سياسة إسرائيل ما فتئت ترى أن المسألة النووية، وكذلك جميع المسائل الأمنية الإقليمية، التقليدية وغير التقليدية، ينبغي تناولها في السياق الكامل لعملية السلام. وإسرائيل تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، على أن يتم ذلك على نحو متبادل ويمكن التحقق منه، وعلى أن تكون أيضا خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها. وتعتقد إسرائيل أن الواقع السياسي في منطقة الشرق الأوسط يقتضي نهجا عمليا مرحليا. وعلينا أن نبدأ بتدابير متواضعة لبناء الثقة، تليها إقامة علاقات سلمية ومن ثم التوصل إلى المصالحة، وربما يستكمل ذلك بتدابير لتحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. ويمكن أن تؤدي هذه العملية في نهاية الأمر إلى أهداف أكثر طموحا، مثل إقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

لقد سلّم المجتمع الدولي بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يقوم على أساس ترتيبات تتوصل إليها جميع دول المنطقة المعنية بحرية. وتعتقد إسرائيل أن هذه المنطقة لا يمكن أن تنشأ إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة بعد أن تعترف كل منها بالأخرى وتقيم علاقات دبلوماسية سلمية كاملة فيما بينها. ولا يمكن إنشاؤها إلا من قبل الأطراف نفسها، كما لا يمكن إنشاؤها في وضع تؤكد فيه بعض الدول على أنها في حالة حرب مع غيرها وترفض من حيث المبدأ أن تحافظ على علاقات سلمية. وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بأنه في الشرق الأوسط، بخلاف مناطق العالم الأخرى التي أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، يوجد تهديد مستمر ضد الوجود ذاته لدولة واحدة في المنطقة، إسرائيل. ولهذا تأثير حاسم على قدرة المنطقة على إنشاء مثل هذه المنطقة.

ويعبر توافق الآراء الذي حافظنا عليه طوال السنوات عن حل وسط دقيق تمكنت كل الأطراف من العيش معه. وفي العام الحالي بذلت كل من مصر وإسرائيل جهدا مخلصا لإدخال صيغة جديدة متفق عليها في مشروع القرار. وفي النهاية اتفق على تقديم الصيغة ذاتها مثلما في الأعوام الماضية. ولا يمكنني التكلم إلا باسم إسرائيل فأقول إن وفدي أظهر نهجا بناء خلال هذه المداولات. ونشعر بأنه نموذج طيب لكيفية بناء الثقة. وهذا، علاوة على ذلك، عنصر رئيسي للحفاظ على توافق الآراء في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نصل الآن إلى المجموعة ٤. إذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء بتعقيبات أو بيانات عامة حول مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٤، الأسلحة التقليدية، فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.44. وأعطي الكلمة أولا للممثلين الراغبين في شرح موقفهم أو تعليل تصويتهم قبل البت في المشروع.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد مصر التكلم بهدف تعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''.

نود في البداية التأكيد على أن مصر أحد البلدان الأكثر تضررا من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. إن استمرار وجود أكثر من ٢٢ مليون لغم أرضي متناثرة على ٠٠٠ ٢٨٨ فدان من الأراضي المصرية يسبب قلقا خطيرا لحكومة مصر. ورغم أن الحكومة المصرية تدعم الهدف الإنساني الذي ألهم وضع اتفاقية أوتاوا، فإنها ترى أن الاتفاقية أخفقت في معالجة بعض الشواغل الملحة. وتتلخص هذه الشواغل في النقطتين التاليتين.

أولا، لا توفر الاتفاقية إطارا قانونيا ملزما يقر بمسؤولية البلدان التي تزرع وتنشر الألغام الأرضية في أراضي دول أخرى، وبالتالي فهي لا تنص على التزامات من تلك الدول بإزالة الألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك، لا تتعامل الاتفاقية بشكل ملائم مع إزالة الألغام ولا تقدم المساعدة لها.

ثانيا، لم تأخذ الاتفاقية في الاعتبار الحقوق القانونية للدول في الدفاع عن النفس، كما تنص عليها المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، والحاجة الحقيقية لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد بشكل مشروع، عندما لا يوجد بديل آخر ذو جدوى من الناحية المالية. ولهذا الأمر أولوية مطلقة للدول التي لديها حدود طويلة لا يمكن حمايتها فتتعرض للاختراق من قبل الإرهابيين ولتهريب الأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات.

وستواصل مصر، مثلما فعلت في السنوات الماضية، الامتناع عن التصويت خلال الدورة الخامسة والخمسين على مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع.

السيد لي كي - تشيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي شرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.44 قبل التصويت. وتشاطر جمهورية كوريا الشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي إزاء المعاناة الإنسانية والخسائر البشرية المأساوية التي تسبب فيها الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن هذا المنطلق دعمنا برامج عمل عديدة خاصة بالألغام تديرها الأمم المتحدة وأسهمنا فيها.

غير أن قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تقتصر على الجوانب الإنسانية، إذ لها جوانب أمنية أيضا. وما زالت الألغام الأرضية المضادة للأفراد حتى الآن متطلبا من أدنى متطلبات الدفاع الوطني المشروعة بالنسبة لبعض البلدان في مختلف أرجاء العالم. وجمهورية كوريا غير قادرة في الوقت الحاضر على الالتزام باتفاقية أوتاوا. كذلك نود أن نشدد على أن جمهورية كوريا تستخدم ألغاما أرضية مضادة للأفراد بصفة محددة في المنطقة المتروعة السلاح المحدودة فقط. ولهذا السبب لا تفرض الألغام الأرضية المضادة للأفراد سوى بعض الانشغالات بالنسبة لسلامة المدنيين في بلدنا، على عكس الحالة في مناطق أخرى.

في الوقت ذاته توجد آليات موازية للتحكم في الألغام الأرضية المضادة للأفراد يمكن أن تضمن المشاركة العالمية لكل الدول. وبالنسبة لحكومتي فقد أعلنت تمديدا غير محدود لوقفها الاختياري على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي أعلنته في عام ١٩٩٧ والذي نفذته منذ ذلك الحين بإخلاص. وعلاوة على ذلك، ننوي الانضمام هذا العام إلى الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها المعدل الثاني. كذلك ندعم المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح حول المعاهدة التي تحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومشروع القرار هذا لا يعالج، على وجه التحديد في الفقرة ١ من المنطوق، كل هذه الشواغل. ولذلك سيمتنع وفدي عن التصويت.

السيد إسحاقي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي تعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''.

تدعم إسرائيل الهدف الإنساني الأساسي لاتفاقية أوتاوا، الذي يرمي إلى إزالة آثار الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولبلوغ تلك الغاية بدأت إسرائيل باتخاذ خطوات ملموسة لخفض الانتشار والآثار الضارة للألغام الأرضية المضادة للأفراد في الشرق الأوسط وما وراء المنطقة. ولقد انضمت إسرائيل إلى مبادرات دولية عديدة تتشاطر هذا الهدف. وصدقت إسرائيل مؤخرا على بروتوكول الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، الخاص بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، المعدل في أيار/مايو ١٩٩٦، ولذلك انضمت إلى مقدمي مشروع القرار المعني بأسلحة تقليدية معينة، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.50.

وتشارك إسرائيل بنشاط في مشروع التوعية بالألغام الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أنغولا. ويشارك متطوعون إسرائيليون في المشروع، من خلال التعليم المباشر والعملي للسكان عن الألغام وتعزيز النظام التعليمي على النطاق الأعم في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت إسرائيل في الاحتياجات المالية لهذا المشروع الهام. وعلاوة على ذلك، نفذت إسرائيل منذ تموز/يوليه ١٩٩٤ وقفا اختياريا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي العام الماضي أعلنا قرارنا بتمديد الوقف الاختياري حتى عام ٢٠٠٢. وننظر أيضا بعين العطف في ترتيب دائم يمدد الوقف الاختياري إلى أجل غير محدد.

ولقد أيدت إسرائيل دعوة الجمعية العامة إلى إعلان وقف اختياري وتأمل أن تسهم في إبرام اتفاق يحظر كل عمليات نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى هذا الأساس أوقفت إسرائيل كل عمليات إنتاج الألغام الأرضية. ونأمل أن يسن جميع جيراننا قوانين مماثلة بوقف اختياري. وتؤيد إسرائيل الاضطلاع بعملية إقليمية تدريجية تجتهد فيها كل دولة في الشرق الأوسط لخفض الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية والتحرك نحو الهدف النهائي للحظر التام عليها. ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق هذا يتمثل في التعاون الإقليمي في المستقبل. ولقد اعتمدت إسرائيل هذا النهج التدريجي لأنها ما زالت مضطرة إلى اللجوء إلى تنفيذ عمليات دفاعية ضد الإرهابيين لمنع الهجمات على المدنيين. لذلك، لا نستطيع في الوقت الراهن أن نعتمد فورا حظرا كاملا للألغام الأرضية لأنها تظل ضرورية لكفالة سلامة قواتنا ومدنيينا. وأشدد على أن استعمال الألغام الأرضية وكمياتها مقيدان، وأن استعمالها يظل محصورا على نحو صارم ضمن القيود التي ينص عليها البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وللأسباب التي ذكرتها، لا يسع إسرائيل أن تؤيد مشروع القرار، ولذلك ستمتنع عن التصويت عليه.

السيد أبو بكر (الجماهيرية العربية الليبية): نود أن نعلل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''.

إن وفد الجماهيرية العربية الليبية سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار لعدة أسباب منها أولا، أن الاتفاقية لا تأخذ في الاعتبار حق الدول في تقرير مصيرها،

كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وثانيا، إن الاتفاقية لا تقدم إطارا ملزما للدول التي تزرع الألغام في أراضي الدول الأخرى، كما لا تتضمن التزاما بإزالتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك وفد آخر يود أن يتكلم، فإن اللجنة تبت الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.44.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة كي يجري عملية التصويت.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''، عرضه ممثل النرويج في الجلسة ١٩ للجنة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.44 ترد أسماؤهم في مشروع القرار نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدين التاليين أصبحا مقدمين لمشروع القرار وهما: تركمانستان وموريشيوس. أما الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار فواردة في الوثيقة A/C.1/55/L.52.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون

لا أحد.

الممتنعون

أذربيجان، الصين، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، الهند، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إسرائيل، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ميكرونيزيا

(ولايات – الموحدة)، المغرب، ميانمار، باكستان، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فييت نام.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.44* بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موقفهم حيال مشروع القرار المعتمد للتو.

واسمحوا لي أولا بأن أناشد الممثلين أن يقفلوا أجهزة هواتفهم الخلوية كي نحافظ على النظام في قاعة الاجتماع. فاللجنة تقوم بعملية التصويت وينبغي عدم إعاقة عملها بأي طريقة.

السيدة منديس (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): يود الوفد السريلانكي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/55/L.44 الذي اعتُمد للتو. لقد صوت وفد بلادي مؤيدا، كما فعل في المناسبات الماضية، تقديرا منه للأهداف الإنسانية للاتفاقية التي تحظر الألغام المضادة للأفراد. غير أن حكومة سري لانكا ليس بوسعها بعد أن تنضم إلى الاتفاقية بسبب اعتبارات أمنية وطنية أساسية.

السيد سامسار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): مثلما فعلنا في العامين الماضيين، نود أن نتشاطر مرة أخرى مع أعضاء اللجنة الاعتبارات التي أدت بوفد بلادي إلى التصويت بنعم على مشروع القرار المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''، A/C.1/55/L.44.

إن تركيا تدرك إدراكا كاملا ما يسببه استعمال الألغام على نحو غير مسؤول وعشوائي من معاناة إنسانية وإصابات. ونعلق أهمية على اتفاقية حظر الألغام، ونعتبرها أحد الإنجازات الرئيسية للمجتمع الدولي صوب القضاء على الألغام المضادة للأفراد. غير أن الحالة الأمنية المحيطة بتركيا تختلف بوضوح عن الحالة التي يواجهها مؤيدو عملية أوتاوا. وهذه الحالة الأمنية الفريدة منعتنا من الانضمام إلى الاتفاقية حتى الآن. غير أن التزامنا بأهداف الاتفاقية بات معلوما عن طريق مشاركتنا كمراقبين في الاجتماعين الأول والثاني للدول الأطراف في الاتفاقية.

وتركيا رغبة منها في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بأهداف الاتفاقية، فرضت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وقفا اختياريا وطنيا يحظر بيع ونقل الألغام المضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٨، مدد العمل به إلى عام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، باشرنا بإجراء عدد من الاتصالات مع بعض الدول المجاورة لإنشاء نظم خاصة بغية إبقاء حدودنا المشتركة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، أبرم اتفاق في آذار/مارس ١٩٩٩ بين بلغاريا وتركيا. ومن المتوقع أن يباشر العمل بأنشطة إزالة الألغام في وقت قريب. ولقد اقترحنا مشاريع مماثلة على اليونان وأذربيجان وجورجيا، ويحدونا الأمل أن يتسنى وضع اللمسات الأخيرة على هذه المشاريع بنجاح أيضا.

السيد ثو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلل قرار وفد بلادي بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المتعلق باتفاقية حظر واستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن ميانمار ليست دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، ولم تشارك في عملية أوتاوا، بيد أننا نحترم قرارات البلدان التي وقَّعت وصدَّقت على اتفاقية أوتاوا.

وتؤيد ميانمار من حيث المبدأ فرض حظر على تصدير الألغام المضادة للأفراد ونقلها واستخدامها العشوائي،

ولكننا نرى في الوقت ذاته أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها. ومن الضروري أن تتمكن كل دولة من ممارسة حق الدفاع عن النفس حين يتعلق الأمر بأمنها ومصالحها العليا. ونسلم بأن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يتسبب في موت وإصابة الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال. ويكمن السبب الرئيسي في تلك المآسي في سهولة الحصول على الألغام الأرضية. ومن الطرق الهامة التي يمكن بها أن نمنعها التصدي لمسألتي الاتجار غير المشروع بها والاستخدام العشوائي لها من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. ولم يصبح الحظر الشامل التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد بعد في رأينا تدبيرا عمليا وفعالا في ظل الظروف السائدة. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الملائم لمناقشة هذه المسألة. ولهذه الأسباب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.44.

السيد تاو (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): موقف سنغافورة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد واضح وصريح. ويعرب بلدي عن تأييده لجميع المبادرات الرامية لمكافحة الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد وسيواصل تأييده لها، خاصة حين توجه ضد المدنيين الأبرياء العزّل. وفي هذا الصدد، أعلنت سنغافورة في أيار/مايو ١٩٩٦ الوقف الطوعي لمدة عامين لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد غير المزودة بآليات ذاتية لإبطال المفعول، ثم وسعت سنغافورة في شباط/فبراير ١٩٩٨ ذلك الوقف ليشمل كل أنواع الألغام المضادة للأفراد، دون الاقتصار على الألغام غير المزودة بآليات إبطال مفعولها ذاتيا، كما مددته إلى أجل غير مسمى. وتعتقد سنغافورة اعتقادا راسخا في الوقت نفسه، شأنها في ذلك شأن عدة بلدان أخرى، أنه لا يمكن إغفال الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول وحقها في الدفاع عن نفسها. ومن ثم قد يتعارض فرض حظر على جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد مع الغرض المتوخى منه بما أن بعض البلدان يلزمها أن تستعمل الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أغراضها الدفاعية والأمنية.

وتعرب سنغافورة عن تأييدها للجهود الدولية الرامية لحل الشواغل الإنسانية المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسنواصل العمل بالاشتراك مع أعضاء المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل دائم وعالمي حقا في هذا الشأن.

السيد بنيتيز فيرسن (كوبا) (تكلم بالإسبانية): امتنعنا، كما فعلنا في السنوات الماضية، عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.44 المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“. ونشارك تماما في الشواغل الإنسانية المتعلقة بالضرر الذي يحدثه الاستخدام العشوائي غير المسؤول للألغام. ولهذا السبب أعربنا دائما عن التأييد لحظر استعمالها ضد السكان المدنيين الأبرياء وفي الصراعات المسلحة. وينبغي أيضا حظر جميع عمليات النقل الدولية لهذه الأسلحة. بيد أنها لا تزال تمثل بالنسبة لكثير من البلدان وسيلة دفاع ضرورية ومشروعة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي لا تملك الموارد الكافية اللازمة لاقتناء الوسائل البديلة للدفاع عن نفسها. ومشروع القرار الذي أعد هذا العام، كما في الأعوام السابقة، لا يمثل توازنا كافيا بين المسائل الإنسانية وشواغل الأمن الوطني المشروعة بشأن الألغام.

وقد عانت كوبا على مدى ٤٠ عاما من استمرار سياسة العدوان والعداء من قبل بلد آخر هو أكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم. ولا نستطيع التخلي عن استخدام الألغام لأغراض الدفاع عن سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. ونواصل في الوقت ذاته تأييد جميع الجهود المبذولة لإزالة العواقب الرهيبة التي تترتب بالنسبة للسكان المدنيين في

كثير من البلدان على الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام الأرضية.

السيد موكول (الهند) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يبسط موقفه من مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسباب التي دفعته إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.44، المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر الاستعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''.

ما زالت الهند على التزامها بهدف فرض حظر لا تمييزي وعام وشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد من خلال عملية تدريجية تتصدى لمتطلبات الدول المشروعة في الدفاع مع التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن نقل الألغام الأرضية واستخدامها العشوائي. ونرى أن من المستحسن اتباع نهج مرحلي بمثابة عملية لبناء الثقة تمكينا للدول، خاصة الدول التي لها حدود طويلة، من ضمان احتياجاتها الأمنية المشروعة. ومما ييسر عملية القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد معالجة الدور الدفاعي المشروع الذي تقوم به الألغام الأرضية المضادة للأفراد في تلبية متطلبات العمليات التي تفرضها المذاهب الدفاعية للبلدان المعنية، وذلك من خلال إتاحة تكنولوجيات بديلة ملائمة، فعالة من الوجهة العسكرية، وغير فتاكة، يمكنها تحقيق فعالية التكلفة مع أداء الدور الدفاعي المشروع الذي تؤديه الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونؤيد المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح من أجل فرض حظر على عمليات نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أساس ولاية تنعكس فيها مصالح جميع الوفود. وقد كانت الهند مشاركا نشيطا في عملية الاتفاقية المعنية باستعمال أسلحة تقليدية معينة وصدقت على جميع بروتوكولات هذه الاتفاقية، بما فيها البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بالألغام الأرضية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ورد في البيان العام الذي أدلينا به تفصيل لموقف باكستان من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فباكستان من أول الملتزمين باتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتشمل تلك الاتفاقية البروتوكول المتعلق بالقيود التي تحكم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وحتى قبل خروج هذه الاتفاقية إلى حيز الوجود، كان لباكستان سجل من التقيد الصارم بالقوانين الإنسانية أثناء الصراعات المسلحة. وأدرجت هذه القواعد فيما بعد في الاتفاقية وبروتوكولاتها. لذلك كان انضمامنا إلى هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها دون تردد أو إبطاء.

ولكن باكستان مع الأسف لها حدود طويلة وتعيش في ظل التهديد الدائم باستعمال القوة، لا سيما من قبل قوات برية كبيرة الحجم تم نشرها في مواجهتنا. ونحن مضطرون بالتالي للجوء إلى الألغام الأرضية المضادة للأفراد في موقف دفاع عن النفس. ونرى أن من المفيد الآن أن يركز المجتمع الدولي على الانضمام الشامل للبروتوكول الثاني الجديد للاتفاقية المتعلقة باستعمال أسلحة تقليدية معينة، لأننا نعتقد أن ذلك البروتوكول سيؤدي إلى تسوية جميع المشاكل الإنسانية التي نجمت عن انتشار الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي، خاصة منه الدول التي يتيح لها وضعها المالي ذلك، أن يدعم برنامجا معززا لإزالة الألغام الأرضية التي جرى زرعها في الماضي والتي تتسبب في إزهاق آلاف الأرواح كل عام. ونأسف لعدم كفاية الموارد المالية وغيرها من الموارد المكرسة لتطهير الألغام. وستواصل

باكستان مساهماتها العينية في جهود تطهير الألغام على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثالثا، نرى أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أيضا أن يتخذ بعض الخطوات لتعزيز التقدم المحرز صوب الهدف النهائي المتمثل في حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد دون تعريض أمن الدول للخطر، ومن هذه الخطوات فرض حظر على عمليات تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد نفذت باكستان وقفا طوعيا فعالا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونظرا لتوجهنا الدفاعي والنهج الذي وصفته، اضطر وفدي بلادي للامتناع عن التصويت على مشروع القرار، في حين أنه يقدر الدوافع والأهداف النبيلة التي ألهمت مقدمي مشروع القرار.

السيد بعيدي – نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر جمهورية إيران الإسلامية مشاعر الدول التي تمتثل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فيما يتعلق بالقضاء على التهديد المباشر الذي تشكله الألغام الأرضية، وبخاصة على المدنيين الأبرياء. والعدد الضخم من الألغام الأرضية التي استعملتها الفصائل العسكرية والمسلحة استعمالا مستهترا أثناء الحروب الأهلية، التي وقعت نتيجة انعدام الاستقرار في مناطق معينة من العالم، أودت بأعداد هائلة من الأرواح البريئة، وبخاصة من النساء والأطفال. وهذه حالة مرفوضة، ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى وقف هذا الاتجاه.

ورغم أن اتفاقية الألغام الأرضية لا تستجيب استجابة حاسمة وشاملة لهذه المأساة، فقد تعتبر خطوة تترك بعض الأثر، وبخاصة في بعض مناطق العالم. غير أن الاتفاقية لم تلق حماسا في مناطق أخرى من العالم، لأسباب أمنية مفهومة. ولا تزال الألغام الأرضية تشكل من الناحية التقليدية الوسيلة الفعالة الوحيدة لكفالة الحد الأدنى من متطلبات أمن الحدود في كثير من البلدان ذات الحدود البرية الطويلة. والبلدان التي لها حدود طويلة، مثل بلادي، والتي لا تتوفر لها إمكانية أن ترصد المناطق الحدودية الحساسة والواسعة بإقامة مواقع حراسة دائمة أو نظم إنذار فعالة، ما زالت تعتمد على الألغام الأرضية. ونظرا لهذه الاعتبارات الأمنية، لم تتمكن بلادي من الانضمام إلى مؤيدي مشروع القرار هذا، فامتنعت عن التصويت عليه.

ولكن عملية الألغام الأرضية عملية متطورة ويجب مواصلة الجهود المكملة. وترحب بلادي بأنه يجب بذل بعض الجهود، مهما كانت محدودة – إلى جانب الجهود الرامية إلى حظر الألغام الأرضية – لاستكشاف بدائل جديدة للألغام الأرضية يكون لها نفس الأثر إلا أنها لا تشكل تهديدا للمدنيين. وفي نفس الوقت، يجب مراعاة وتدعيم معايير الحد من استعمال الألغام الأرضية. وتراعي بلادي مراعاة صارمة القواعد والتعليمات المعنية بتحديد بعض الأماكن المعينة على الحدود للألغام الأرضية، وتتخذ جميع الخطوات الوقائية لإبقاء المدنيين بعيدا بُعدا تاما عن الألغام الأرضية.

ومن الضروري كذلك بذل جهود دولية للإسراع في أنشطة إزالة الألغام داخل منظومة الأمم المتحدة. وبلادي، التي تواجه ملايين الألغام الأرضية التي وضعت في أراضيها أثناء السنين الماضية، لها مصلحة خاصة في هذا المجال. وتشجعنا المبادرات التي اتخذت مؤخرا للارتقاء بالوعي والنهوض بالتعاون الدولي في مجال إزالة الألغام. ولا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به ونرجو بذل مساع ملموسة وعملية على نحو أكبر لمساعدة جميع الدول في أنشطة إزالة الألغام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى المجموعة ٥. وإذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان أو بتعليقات عامة على مشاريع القرارات المتضمنة في المجموعة ٥، نزع السلاح والأمن الإقليميين، فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.35. وأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في شرح موقفهم أو تعليل تصويتهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد موكول (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد بلادي الكلمة لشرح موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.35، المعنون ''تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي''.

اعتمدت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح مبادئ توجيهية بتوافق الآراء عام ١٩٩٣ بشأن النهج الإقليمية لنزع السلاح في إطار الأمن العالمي. ولهذا، فإننا غير مقتنعين بأن هناك أية قيمة مثمرة لمشروع القرار هذا، وبخاصة الفقرة ٢ من المنطوق، التي تدعو مؤتمر نزع السلاح، وهو محفل التفاوض على صكوك نزع السلاح التي تطبق على الصعيد العالمي، إلى النظر في وضع مبادئ يمكن أن تشكل إطارا للاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. وهناك إشارة في الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار إلى تحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا. وللهند شواغل أمنية لا يمكن حصرها فيما يشار إليه بـ ''جنوب آسيا''. فالتعريف الضيق الذي يرد في مشروع القرار لا يوضح توضيحا كاملا شواغل الأمن في جنوب آسيا، بل يتخذ نهجا تقييديا أكثر مما يجب. وقد جرى توضيح هذه الأسباب في الماضي. وبالتالي، سيصوت وفد بلادي ضد مشروع القرار في مجموعه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.35.

طُلب تصويت مسجل.

أدعو أمين اللجنة إلى إجراء التصويت.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): عرض ممثل باكستان في الجلسة الـ ١٧ للجنة، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مشروع القرار A/C.1/55/L.35 المعنون ''تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي''، وأسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.35 مدرجة في مشروع القرار نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت أوكرانيا من مقدمي مشروع القرار.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة،

موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون

الهند.

الممتنعون

بوتان.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.35* بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد بنن الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن لم يرغب أي ممثل في تعليل تصويته أو شرح موقفه إزاء مشروع القرار الذي اعتُمد الآن، فسننتقل إلى المجموعة ٦.

إذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء بتعليقات أو بيانات عامة بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٦، تدابير بناء الثقة، بما فيها الشفافية في التسلح، ستشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.12.

إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/55/L.12، تبت اللجنة الآن في مشروع القرار. وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.12 المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“ عرضه ممثل بوروندي في الجلسة الحادية والعشرين للجنة التي عقدت يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.12 في مشروع القرار نفسه. أما الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على تنفيذ مشروع القرار فترد في الوثيقة A/C.1/55/L.51.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن الرغبة في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.12*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في تعليل تصويته أو شرح موقفه تجاه مشروع القرار الذي اعتمد توا ننتقل الآن إلى المجموعة ٧. أعطي الكلمة أولا

للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة على مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٧، آلية نزع السلاح.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/55/L.33، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ''.

عندما عرض وفدي مشروع القرار على اللجنة، أذكر أننا تقدمنا ببعض التصحيحات التحريرية التي ينبغي إدخالها على السطر ٢ من الفقرة ٤ من المنطوق من مشروع القرار. ويشير وفدي إلى أن التصحيح في السطر ٢ ينبغي أن يكون نصه: ''وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية''، وبعد ذلك، تظل الفقرة على صيغتها الحالية، وآمل أن تجرى هذه التصحيحات في الوقت المناسب.

إن النص المعروض علينا انبثق عن مفاوضات بين مقدمي المشروع ووفود أخرى مهتمة أجريت قبل تقديم مشروع القرار. من المؤكد أن مشروع القرار يحتوي على عدة عناصر جديدة إذا ما قورن بقرار العام الماضي، بالنظر إلى أن بلدانا أعضاء أرادت أن تنعكس آراؤها في مشروع قرار هذا العام. وأود أن أذكّر بشكل خاص بأن الفقرة ٦ من المنطوق الإضافية، التي نصها:

> ''نقدر العرض السخي لحكومة صاحب الجلالة ملك نيبال بتحمل التكاليف التشغيلية للمركز لكي يضطلع بمهامه من كاتماندو''،

هي نتيجة اقتناع أعربت عنه دول كثيرة بوجود التزام قوي من جانب نيبال حكومة وشعبا بأن يزاول المركز أعماله في كاتماندو بأقرب وقت ممكن.

وفي هذا الخصوص، يأمل وفدي أن تعتمد اللجنة مشروع القرار البناء التطلعي اللاخلافي هذا بتوافق الآراء، كما حدث في حالات مماثلة كل عام.

السيد سالازار (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بعد عام من استعادة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ليما، أنشطته، وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من هذه الأنشطة التي يدعمها إطار مفهومي واسع للسلام، يعرب مشروع القرار A/C.1/55/L.17، الذي عرضته بليز، بصفتها رئيسة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن الارتياح إزاء الأثر الإيجابي للقرار الجماعي الذي أتاح الاضطلاع بتلك الأنشطة. وأنا آمل أن يحظى مشروع القرار بكامل تأييد اللجنة.

إن إدارة شؤون نزع السلاح، بإعادة تشغيل المركز، مدت نطاق أحد أهداف المنظمة إلى منطقتنا. وإن المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية له ولاية عامة معروفة، لكني أود أن أؤكد على ترويجه نشر المعلومات عن المسائل العسكرية وتدابير بناء الثقة الأخرى، ومساعدة الدول الأعضاء في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، والجهود لتبني التعزيز الإقليمي لنزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ونحن نعتقد أن الولاية كانت مبشرة بالخير ومفيدة بدرجة كبيرة للمنطقة، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى الأعمال التحضيرية للمفاوضات الهامة بخصوص نزع السلاح وتحديد الأسلحة المقرر إجراؤها قريبا.

هذا العام، يشير مشروع القرار إلى الأنشطة التي اضطلع بها المركز. وعلى وجه التحديد، يدعو المشروع دول المنطقة إلى اقتراح المواضيع التي يمكن إدراجها في جدول أعماله وإلى أن تصبح نشطة بشكل متزايد في المركز.

وهكذا، سيوفر عمل المركز استجابة لطلبات وأهداف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولسماتها الخاصة التي تميزها في الإطار الأوسع للأمن والأنشطة الإنمائية.

أخيرا، نرحب بكون عدد من البلدان قد أعرب عن الاهتمام مع أنها من خارج المنطقة. وإننا نقدر عروضها بالدعم وبالمواد حتى يمكن للمركز أن يواصل أنشطته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.3/Rev.1.

أعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.3/Rev.1، المعنون ''الذكرى السنوية العشرون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح''، عرضه ممثل فرنسا في الجلسة ٢١ التي عقدتها اللجنة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.3/Rev.1 في المشروع ذاته. وإضافة إلى ذلك انضمت البوسنة والهرسك وسلوفينيا ومالطة إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.3/Rev.1 أعربوا عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.3/Rev.1*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو، ستنتقل اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.5.

إذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه أو تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.5، فسوف تبت اللجنة الآن في المشروع. وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.5، المعنون ''تقرير مؤتمر نزع السلاح''، عرضه ممثل بلغاريا في الجلسة ١٢ التي عقدتها اللجنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.5 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.5*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو، ستنتقل اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.9.

إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه أو تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.9، فسوف تبت اللجنة الآن في المشروع. وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.9، المعنون ''برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح''، عرضه ممثل المكسيك في الجلسة ١٧ التي عقدتها اللجنة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.9 في مشروع القرار نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وإضافة إلى ذلك، انضمت ماليزيا ونيوزيلندا إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.9 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.9*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو، فسوف تنتقل اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.13*. وأعطي الكلمة أولا للوفود التي ترغب في شرح موقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في مشروع القرار.

السيد بنيتز فرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): انضمت كوبا، على غرار ما درجت عليه بصورة تقليدية، إلى توافق الآراء بشأن الموضوع الذي عولج في مشروع القرار A/C.1/55/L.13، المعنون ''الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح''. وتتوفر لدى منظومة الأمم المتحدة برامج زمالات قليلة جدا تعد مثالا واضحا للنتائج المحددة التي يمكن أن تتحقق عندما تستخدم الموارد في تدريب الموظفين الحكوميين، لا سيما من رعايا البلدان النامية. غير أني طلبت الكلمة، لا للاعتراف بالنتائج التي حققها برنامج الزمالات فحسب، بل أيضا للإعراب عن القلق الذي تشعر به الحكومة الكوبية إزاء الحادثة التي يؤسف لها التي وقعت في هذه السنة في برنامج الزمالات، والذي لا يزال مقره في نيويورك.

وفقا للخطة الأصلية للبرنامج في هذه السنة كان من المفروض أن يقوم الطلبة بعد نهاية إقامتهم في نيويورك بزيارة دراسية إلى ولاية نيو مكسيكو بالولايات المتحدة، تعقبها زيارة إلى واشنطن. غير أن حكومة الولايات المتحدة اتخذت قرارا بعدم السماح للزميل الكوبي الذي شارك في البرنامج في هذه السنة كي يزور نيو مكسيكو وواشنطن. ولقد اتخذ قرار مماثل فيما يتعلق بزميلين من بلدين آخرين. الأمر الذي يعني أن الفريق لم يتمكن من القيام بهاتين الزيارتين للدراسة إلى نيو مكسيكو وواشنطن حسبما كان مرسوما له، ومن ثم تعيَّن تخفيض برنامج الزمالة الأصلي إلى أسبوع واحد فقط.

وترى كوبا أن من غير المقبول مواصلة هذه الممارسات التمييزية السخيفة التي تستعصي على التفسير المعقول والتي تضر بصورة مباشرة بتدريب خبراء في مجال نزع السلام في المستقبل من رعايا كثير من البلدان الممثلة هنا في هذه القاعة. ويخالف هذا التصرف الاهتمام الممتاز الذي قوبل به جميع الزملاء في سويسرا وهولندا والنمسا وألمانيا واليابان عندما قاموا بزيارات إلى هذه البلدان.

وفيما يتصل بكوبا، فإن الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة من جانب واحد لا تقتصر على برنامج الزمالات. وسوف أشير فقط إلى مثال واحد حدث مؤخر. بسبب تأخير لم يكن له تفسير في منح تأشيرات دخول، تم طلبها مقدما بوقت كافٍ وفقا لقواعد وضعتها حكومة الولايات المتحدة ذاتها، لم يتمكن عضوان من الوفد الكوبي، كان يتعين عليهما الحضور من عاصمتنا، من الالتحاق بالعمل في اللجنة الأولى في هذه الدورة إلا بعد بداية العمل. وتؤكد كوبا على رفضها التام لهذا النوع من الممارسات، وتطالب حكومة الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها باعتبارها دولة مضيفة.

واختتم بتوجيه الشكر لمقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.13 على تقديم نسخة مصوبة من النص تأخذ في الاعتبار شواغلنا فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، ويحدونا الأمل أن يتسنى لبرامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح أن تواصل القيام بعملها في المستقبل بدون هذه الحوادث المؤسفة التي لا تسهم بأي حال من الأحوال في تحقيق أهدافها المنشودة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يعيد التأكيد على دعمه الكامل لبرنامج الزمالات والتدريب

والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح. لقد أتاح هذا البرنامج الهام الفرصة أمام عدد كبير من موفدي الدول للاستفادة من خبرات العديد من الدول عبر الاطلاع على مواقفها وتجاربها في هذا المجال الهام. إن الأهداف النبيلة لهذه الزمالات تجعل من الواجب أن تتعامل جميع الدول معها من منطلق الانفتاح والشفافية والتجاوب مع متطلبات إنجاحها، بغض النظر عن الخلفية الوطنية للمشاركين فيها والتمييز بينهم على أساس البلدان التي قدموا منها.

(تكلم بالانكليزية)

في الحقيقة، أنا لم أقل 'السمات الخاصة' ولكن قلت 'بغض النظر'.

(تكلم بالعربية)

إلا أننا لاحظنا، وللأسف، قيام البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، بعدم السماح لموفد الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى وفدين آخرين بالسفر إلى مدينتين كان من المفترض أن يقوم المشاركون في هذه الزمالات بزيارتهما في إطار البرنامج الذي أعدته الجهة المعنية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، على الرغم من موافقة الولايات المتحدة الأمريكية المسبقة على البرنامج الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويعتقد وفدي أنه لا مبرر على الإطلاق لاتخاذ هذه المواقف التمييزية لأنها تتناقض مع أهداف الزمالات، ولا مبرر لها من أي نوع كان، لأنها تتناقض، من زاوية أخرى، مع مسؤوليات البلد المضيف والتزاماته تجاه الأمم المتحدة. ونعبر أخيرا عن الأمل في أن يتخذ البلد المضيف، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، الإجراءات اللازمة لعدم تكرار ذلك. كما يود وفدي في ختام هذا البيان التعبير عن تقديره للدول التي تبنت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.13، ودعمنا الكامل لهذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.13*.

أعطي لأمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.13*، المعنون ''الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح''، عرضه ممثل نيجيريا في الجلسة العشرين للجنة المعقودة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.13* في المشروع نفسه وفي الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وعلاوة على ذلك، انضمت إندونيسيا، وميانمار، والهند إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.13* عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف وفقا لذلك.

أُعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.13*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي ممثل في تعليل موقفه بشأن مشروع القرار المعتمد للتو، ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.14/ Rev.2. وأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد نغوه نغوه (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعلل موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا''. لقد أنجز المركز جانبا كبيرا من العمل رغم عدم توفر الموارد الكافية، لا سيما عمله فيما يتعلق بتنفيذ الوقف الاختياري الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نصادق على مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2، وبخاصة النص الذي يقضي بضرورة توفير الموارد اللازمة للمركز دعما لأنشطته ولتنفيذ برامجه. وسننضم بكل سرور إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار مثلما فعلنا بشأن مشاريع القرارات المماثلة في الأعوام السابقة.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، شأني شأن ممثل الكاميرون، أن أتكلم عن مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا''. لقد قال وفدي أثناء المناقشة العامة إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا هيئة مفيدة جدا لأفريقيا حيث يشجع على اعتماد تدابير بناء الثقة والحد من التسلح على الصعيد الإقليمي. وبهذه الطريقة يشجع التنمية المستدامة والمتناسقة. ونود الإعراب عن تأييدنا للفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2. وتتكلم هاتان الفقرتان عن الحاجة إلى دعم مالي للمركز من أجل مساعدته على العمل بفعالية وتنفيذ برامج عمله، التي هي مفيدة جدا لأفريقيا. ولذلك سينضم وفدي إلى توافق الآراء حول مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2. وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا''، عرضه ممثل ليسوتو في الجلسة التاسعة عشرة للجنة المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.14/Rev.2 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.14/Rev.2*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه بشأن مشروع القرار المعتمد للتو فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.17.

وإذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.17، فستبت فيه اللجنة الآن. وأعطي لأمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.17، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، عرضه ممثل بليز في الجلسة العشرين للجنة المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.17 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.17*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه بشأن مشروع القرار المعتمد للتو فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.23.

وإذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.23 فستبت اللجنة فيه الآن. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.23، المعنون ''عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح''، عرضه ممثل جنوب أفريقيا في الجلسة الثامنة عشرة للجنة المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.23 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمح اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.23*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه بشأن مشروع القرار المعتمد للتو، فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.24.

وإذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.24، فستبت فيه اللجنة الآن.

وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.24، المعنون ''مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح''، عرضه ممثل جنوب أفريقيا في الجلسة الثامنة عشرة للجنة المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.24 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.25*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في شرح موقفه بشأن مشروع القرار المعتمد للتو فستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.26.

وإذا لم يرغب أي ممثل في شرح موقفه أو تعليل تصويته قبل البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.26، فستبت اللجنة فيه الآن.

وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.26، المعنون ''تقرير هيئة نزع السلاح''، عرضه ممثل جمهورية إيران الإسلامية في الجلسة ١٧ للجنة المعقودة بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.26 في مشروع القرار نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.26 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.26*.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يوجد ممثلون يرغبون في تعليل تصويتهم على مشروع القرار المعتمد

للتو، فإن اللجنة تشرع الآن في البت في مشروع القرارA/C.1/55/L.33.

وإذا لم يوجد ممثلون يرغبون في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار، فسنبت الآن في مشروع القرار A/C.1/55/L.33. أعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد لن كو – تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/55/L.33، المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ''، عرضه ممثل نيبال في الجلسة ١٨ للجنة المعقودة بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/55/L.33 في مشروع القرار نفسه وكذلك في الوثيقة A/C.1/55/INF.2. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقدمة لمشروع القرار.

علاوة على ذلك، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى بعض التغييرات التحريرية في الفقرة ٤ من المنطوق. [التغييرات لا تنطبق على النص العربي].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/55/L.33 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وإذا لم اسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقا لذلك.

اعتُمد مشروع القرار *A/C.1/55/L.33* بصيغته المنقحة شفويا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل موقفها من مشروع القرار المعتمد للتو.

السيد الحسن (عمان): وفد بلادي يدعم اعتماد القرار A/C.1/55/L.33 المعنون ''مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ''. وبوصفنا جزءا من هذه المنطقة التي يغطيها المركز، فإننا نرحب جدا بالخطوات الأخيرة التي اتخذت من أجل تشغيل هذا المركز واعتباره جزءا ورافدا مفيدا لتوطيد مناخ التعاون في هذه المنطقة.

كما يسر بلادي أن تقدر الدور الذي تضطلع به نيبال بوصفها البلد المضيف لمقر المركز الإقليمي والخطوات التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال لتحمل التكاليف التشغيلية للمركز كي يضطلع بمهامه في كتماندو.

لقد عبَّر وفد بلادي خلال الدورة الماضية للجمعية العامة أمام هذه اللجنة عن تطلعه إلى رؤية تشغيل سريع لهذا المركز. وعبر كذلك عن تطلعه لرؤية هذا المركز يغطي ليس فحسب منطقة محددة في هذه القارة الكبيرة، ألا وهي آسيا والمحيط الهادئ، وإنما ليغطي كل المنطقة بحيث يخدم القضايا التي تهم جميع الدول في المنطقة.

في الختام، لا يسع بلادي إلا أن تعبر عن دعمها للقرار الذي اتخذ للتو وللخطوات السريعة التي تتمنى أن تتم من أجل تشغيل هذا المركز، مشددين على الدور الذي قامت به حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا أنهت اللجنة نظرها وبتها في مشاريع القرارات والمخصصة لهذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥